For cited: *Atiwi, A. Q. A. R. (2022). The decision of the joint between the Islamists and its impact on the Sudanese political scene 1999-2002. Journal of Strategic Research in Social Science, 8 (SE), 339-372.*

Crossref *doi: 10.26579/josrss.8.SE.18* ***Research Article***

Journal of Strategic Research in Social Science (JoSReSS)
www.josrss.com
ISSN: 2459-0029

Year: 2022
Volume: 8
Issue: SE

The decision of the joint between the Islamists and its impact on the Sudanese political scene 1999-2002

Abdul Qadir Abdul Rahim Atiwi

Abstract

To address this important decision in Sudanese political life, which changes the proposal of ways that affect the political scene, which is the joints of the Islamists and their exit from the joints of sudanese political power, we found that it is one of the difficult corridors that the Sudanese political reality has gone through, After knowing the reasons for Hassan al-Turabi's split from the Sudanese government and reviewing the history of division and exposure to the famous joint decision as well as the resulting international, regional and local effects, other than the most prominent event of that Sudanese political era .

Keywords: joint, division, effects.

قرار المفاصلة بين الإسلاميين واثره على المشهد السياسي السوداني 2002-1999

Abdabdalkader69@gmail.com

م.د عبد القادر عبد الرحيم عطيوي

ديوان الوقف السني

دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية

الملخص

ان التطرق الى هذا القرار المهم في الحياة السياسية السودانية والذي يغير مقترح طرق مؤثر في المشهد السياسي وهو مفاصلة الإسلاميين وخروجهم من مفاصل السلطة السياسية السودانية , وجدنا انه من الممرات الصعبة التي مر بها الواقع السوداني السياسي , وبعد معرفة أسباب انقسام حسن الترابي عن الحكومة السودانية واستعراض تاريخ الانقسام والتعرض الى قرار المفاصلة الشهير وكذلك ماترتب عليه من اثار دولية وإقليمية ومحلية , غير ذلك الحدث الأبرز في تلك الحقبة السياسية السودانية .

الكلمات المغناطيسية (المفاصلة , الانقسام , الاثار)

المقدمة

لقد تناولنا في هذا البحث احدى اهم التغيرات الحرجة التي مرت على الحياة السياسية السودانية والتي كانت ذو تاثير كبير وواضح على سير العملية السياسية السودانية .

تطرقنا في بداية الامر الى انقسام حسن الترابي والحركة الإسلامية عن الحكم السياسي السوداني , بعد ان استعرضنا كيف بدءت الإسلامية الوصول الى سدة الحكم في المشهد السياسي السوداني , وكان لها ذلك , الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السوداني في الواقع السوداني اضف الى ذلك التطور الكبير في العلاقات الخارجية والدولية .

ثم تناولنا تطور المحاكم الجنائية والتي جاء اثرها معارضة حسن الترابي الى البشير واتهامه بإعدام عروض الضباط في الجيش السوداني ومطالبته بالتنحي عن السلطة وترك العمل السياسي , وكانت هذه هي نقطة الخلاف والانقسام بين الطرفين .

بعدها جاء قرار الترابي بحل مجلس قيادة الثورة وحل المجلس العسكري ورفض البشير التقاعد عن الجيش وجاء القرار من الجيش بالاطالة بالترابي وخلع جميع المناصب عنه .

بعدها جاءت فترة سجن الترابي عام 2001 وتصدر الجانب المعارض وبقوة ضد حكومة البشير .

بعدها تطرقنا الى الضغوط والمؤمرات الخارجية والتي كانت ذات تاثير مباشر على الواقع السياسي السوداني .

بعدها استعرضنا تاريخ الانقسام بين الترابي والركة الإسلامية مع البشير والحكومة السودانية . والذي جاء بعده حل المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي .

ثم بيننا قرار الرابع من رمضان الشهير الذي أدى الى المفاصلة بين الطرفين واستعراض بنوده كاملة .

ثم تحولنا الى الاثار التي ترتب على تلك المفاصلة وماهي التاثيرات الداخلية والخارجية على المشهد السياسي السوداني .

بعد ذلك استعرضنا موقف القوى السياسية السودانية من تلك المفاصلة وماترتب على ذلك من موقف تلك القوى . بعد ذلك ختمنا البحث بالموقف الإقليمي والدولي من تلك المفاصلة الى موقف الحركات العسكرية الأخرى من المفاصلة والحوار معها .

المطلب الاول

إنقسام الإسلاميين عن الحكومة السودانية

عندما اعتلت الحركة الإسلامية سدة الحكم في حزيران حزيران 1989م كانت قد تراكمت لديها خبرات سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية ودولية ، وتمثل هذه مفاتيح مهمة لأي حركة سياسية تدير أمر بلد ما كما أن الحركة في الفترة 1988/78م ، كانت قد توافقت على كثير من الوثائق واللوائح التي ضبطت العلاقات الداخلية وتوزيع السلطات والوظائف وكان أهم شيء هو تطور دستور الحركة لعام 1982م والذي كان يعاد تعديلة ليناسب المرحلة ، اذ أجريت عليه تعديلات طفيفة ليناسب الواجهة الكبيرة الجبهة الإسلامية ، كما غطت اللوائح شتى مجال العلاقات بين أجهزة الحركة . (1)

وكان قد أصبح للحركة أذرع عسكرية، نسبياً ذات قوة وشدة على مستوى العمل الخاص والولاء داخل المؤسسة الرسمية ، كما أصبحت لها خبرة اجتماعية كبيرة مقارنة بغيرها لدخولها في مجالات العمل الخيري والتعليمي والاجتماعي كما أصبحت جزءا من نادي المال السوداني وتجمعت لديها خبرات عن السوق ومطلوباته وحركته ، كما أن العقل القيادي حكم كل ذلك الإيقاع.(2)

ثم جاء التطور المهم ، والذي مكن لتجربة الحكم الإسلامي من النجاح في تأسيس وإنتاج هياكل مادية لتجربة الحكم ، قامت على الاتجاه إلى الشرق واجتذاب الصين وماليزيا إلى السودان بالإضافة إلى حركة رؤوس الأموال العربية والإسلامية ذات المقاصد الروحية والاجتماعية.(3)

ومثل الاتجاه لشرق أسيا ثورة في العلاقات الدولية ، خصوصا في ظل تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز القطبية الآحادية وسيادة محور امريكا متحالفة مع (اسرائيل) فى ظل تواجد لافت لاوربا الغربية(الناتو) في خارطة العالم الإسلامي (4).

مثل استغناء السودان عن كل المنظومة الغربية التي ظلت حاكمة وقابضة على اتجاهات السودان السياسية والاقتصادية والعسكرية والتعليمية وهو أمر لا يضاهيه إلا كسر الرئيس عبد الناصر لاحتكار الغرب التقليدي لسوق السلاح والتدريب العسكري في مصر، حينما اتجه لتشكوسلفاكيا ثم الاتحاد السوفيتي ,ولكن التجربة السودانية كانت أكثر حكمة، لأنها لم تتحالف مع شرق آسيا في إطار منظومتها الفكرية والروحية وإنما دخلت معها في صفقة مصالح إستراتيجية .(5)

وشكلت القوى السياسية في السودان جبهة للتصدي لثورة الإنقاذ وحدثت تحالفات بين حزب الأمة والحركة العشبية لتحرير السودان، بجانب أن بعض القوى الجنوبية تقدمت بمبادرات سلمية لحل مشكلة الجنوب خاصة بعد أن سعت ثورة الإنقاذ إلى إجهاض مبادرة السلام السودانية والتي أطلق عليها الترابي مبادرة الميرغني – قرنق والذي وجه إليها سهاماً

نارية من النقد في محاولة للقضاء عليها وعلى الرجل وعلى الحزب كله، بينما وصفها بأنها لا تهدف إلى تجميد قوانين الشريعة وإنما يحاول من خلال لجنة العلمانيين القانونيين أن يبرر قانون لإلقائها نهائياً واعتبر حسن الترابي أن ذلك هو الوداع الأخير للأحزاب بالنسبة للشريعة الإسلامي مما يعني الردة الدينية عن الإسلام والانتكاس السياسي(6)

أدرك المجتمع السوداني بداية التغييرفي موقف حركة الإنقاذ عندما أدركوا أنها أعلنت أن الانقلاب هو انقلاب عسكري منسوب إلى القوات المسلحة السودانية، ثم بعد مدة وجيزة اكتشفوا أنه انقلاب ينتمي إلى حركة الأخوان المسلمين في السودان، وعندما أدرك بعض قادة القوات المسلحة السودانية ذلك أنكروا ذلك الوضع ثم كشف الانقلاب عن وجهه عندما بدأ في تعيين قيادات الجبهة الإسلامية القومية وانطلقوا بعد ذلك يؤسسون المجلس الأربعيني الذي ضم 36 عسكرياً كلهم من الجبهة الاسلامية القومية.(7)

إن المؤسسة العسكرية السودانية التي خدمت من قبل الانقلابيين لم تستمر في موقفها اذ قام الجيش بعدة محاولات لتغيير النظام ونسب البعض فيهاالى حزب البعث وأعدم ما يقرب من الثلاثين ضابطاً ، ونفذ حكم الإعدام في أقل من ساعتين وتعاملوا مع جثث الموتى بأسلوب لا إنساني.(8)

وشكلت المحكمة العسكرية لهؤلاء القادة الذين تم إعدامهم من المجلس الأربعيني الذي كان قد شكله الانقلاب وقاموا بتصفية المؤسسة العسكرية تماماً، اذ خرج من المؤسسة العسكرية ما يبلغ 2500 ضابط وذلك من بين عدد ضباط السودان البالغ سبعة آلاف ضابط، أما في الوزارات الأخرى تمت تصفية البعض من وزارة الخارجية لصالح قيادات الجبهة وكذلك تم

تعيين الوضع في القضاء، المصارف، البنوك وفي الجامعات والمؤسسات الحيوية ذات العلاقة .(9)

وأقامت حكومة البشير/ الترابي ما يسمى بالمجلس الوطني الانتقالي اذ كان يراد منه أن يكون برلمان لكن في الواقع أن الذي سيطر على الأوضاع هو المجلس العسكري والذي أعاد هيكلية المجلس الأربعيني وكان حسن الترابي يحركه من وراء ستار.(10)

يعد الزعيم حسن الترابي السياسي الوحيد داخل السودان الذي دعى الرئيس عمر البشير إلى التنحي عن منصبه على خلفية اتهام المحكمة الجنائية له بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور، واستصدار مذكرة توقيف بحقه, تلا ذلك حدوث خلاف بينه وبين الرئيس عمر البشيرو تطور حتى وقع انشقاق في كيان النظام 1999، فخلع الترابي من مناصبه الرسمية والحزبية، وأسس عام 2001 "المؤتمر الشعبي"، كما سجن عدة مرات في عهدة .(11)

وشغل منصب الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني حتى عام 1999، وهو عام المفاصلة الشهير بين الترابي والبشير، اذ قدم 10 من القياديين الإسلاميين مذكرة أطلق عليها مذكرة العشرة في عام 1998 بغرض إصلاحات حزبية، وتقليص سلطات الترابي وهو الأمين العام، ورئيس البرلمان، والأب الروحي الذي يوجه الأوامر للجميع بمن فيهم الرئيس عمر البشير، لكن مظاهر خلافات بدت تظهر رويداً رويداً، ويؤكد الإسلاميون أن البشير الذي جاء عسكريًا مبتدئا في علم السياسة ومناوراتها مسنودًا بقواعد الحركة الإسلامية التي تقدم ولاءها لقائدها ومرشدها. (12)

لم تكن تنقصه من الفطنة والذكاء حتى يبدى مبكراً تضايقه من هيمنة الزعيم الكبير.

فقد قام الترابي في عام 1994 باتفاقية حل مجلس قيادة الثورة قبل صدور القرار بواسطة الرئيس، وإن قبل البشير على مضض حل المجلس العسكري، لكن البشير بعد ذلك رفض مقترحًا بالتقاعد من الجيش، وتمسك بأن وجوده في الجيش يشكل ضمانة لتأمين الثورة، كما رفض البشير تعيين الترابي نائبا أولاً له في الحكومة بعد اقتراح تقدم به بعض الإسلاميين بعد وفاة نائب البشير ورفيق دربه الزبير محمد صالح في حادثة سقوط طائرة في شباط 1988. (13)

لذلك قرر البشير الإطاحة بالترابي وتجريده من كل أسلحته بحل المجلس الوطني، ثم أعقب ذلك بتجميد منصب الأمين العام في حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وأمانته العامة، فترك الترابي الحزب والحكومة، وسلك طريق المعارضة ليكون الحزب الشهير "المؤتمر الشعبي، ليطبع علاقة الرجلين حالات الشد والجذب، وسبق الإصرار والترصد في نسف كل ما جمعهما في السابق من ود واحترام، ويصبح الترابي أكبر الزعماء معارضةً للحكومة التي ولدت من أفكاره، وتغذت بمشروعه الإسلامي، ونسج لها الخطط.(14)

وعمل على تمكين سلطاته فوق الأرض، ليتغير الموقف، فصار الترابي هو أكثر المعارضين ذهابًا لسجون البشير، اذ ذهب للسجن للمرة الثانية في عام 2001 بعد أن وقع حزبه مذكرة تفاهم شهيرة مع الحركة الشعبية بزعامة جون قرنق وهى كانت متمردة، ويعتبر الاقتراب منها خيانة لكن الترابي بجرأته وقع المذكرة، والتي ذهب على أسرها إلى السجن، ليقضى قرابة الثلاثين شهراً، ثم عاد إلى السجن للمرة الثالثة في عام 2004، وربط بين سجنه وتحركات لحركة العدل والمساواة المتمردة في إقليم دارفور المضطرب.(15)

المؤثرات والعوامل الخارجية

أدى استيلاء الإسلاميين على السلطة إلى نشوة جعلتهم ينطلقون مع الخطاب الإسلامي العابر للحواجز السياسية مما أدى إلى إخافة دول الجوار كما أن اتفاقية استيلاء الإسلاميين علي السلطة ، جذب الحركات الإسلامية على مستوى العالم لاتخاذ مراكز في السودان " تجربة المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي وكانت كلها حركات معارضة تريد النصرة والدعم مما أدى إلى توتر علاقات السودان الخارجية ، كما أدى إلى استقطاب داخلي وبرز ذلك في محاولة اغتيال الشيخ حسن الترابي في كندا ثم محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا في حزيران 1995م ثم تكثيف الضغوط الخارجية وحرب الجنوب لتفكيك النظام من الداخل ولم يكد النظام يلتقط أنفاسه من سلام الجنوب واتفاقيات قسمة السلطة والثروة ,حتى وقع في مستنقع المفاصلة . (16)

ازداد نفوذ الجماعات التي كانت تقوم بالعمل السري عسكرياً ومدنياً في إدارة أطر الجماعة وشأنها العام وأصبحت تمثل التيار الرئيسي في مجال الحكم ، وبما أن هذه المدرسة تميل للسرية والتكتم والانضباط فقد أدى ذلك لإضعاف الشورى والمؤسسية وتهميش المجموعات ذات المقدرات الفكرية .(17)

كما أن الانشقاق وما صاحبه من توترات أمنية أدى إلى اعتماد لغة الرصد والمتابعة والمراقبة ، وتكثف ذلك باندلاع أحداث دارفور ، والتي أصبحت المعالجة الأمنية لها أولوية على المعالجات السياسية والتنظيمية , اضف الى ذلك هنالك تحدي اخر هو استمرارية وجود دعوات العرقية والسلالية والعصبيات القبلية التى بدء يستشعرها بعض افراد التنظيم الاسلامى من مجموعات غرب السودان .

المطلب الثاني

تاريخ الخلاف السياسي بين اطراف النزاع

يعود الصراع بين الرئيس السوداني عمر البشير، والدكتور حسن الترابي زعيم المؤتمر الشعبي المعارض، الى الاعوام الاولى من قيام نظام الانقاذ الوطني، لكنه صار في العلن منذ العام 1998، أي بعد ان تسرب الى صحافة الخرطوم أن الترابي، الذي كان يشغل منصب رئيس المجلس الوطني (البرلمان)، سيستقيل من منصبه ليتولى أمانة حزب المؤتمر الوطني الحاكم، بمفهوم تحول الانقاذ من وضع حزب الحكومة الى حكومة لبتصدعات هنا وهناك في الجسم الحاكم في البلاد.(19)

ولقد كان تطور الصراع السياسي بين الطرفين يؤشر الى وجود تباعد ملحوظ بين حسن الترابي ومساعديه ومن كانو يتولون مناصب تنفيذية , ومنهم نائبة علي عثمان طه , حتى بلغ الامر ذروته الأخيرة السابقة على قرارات 12 كانون الأول\كانون الاول 1998, بداية من مذكرة العشرة , التي تقدم بها عدد من كبار الوزراء , مطالبين فيها بتقليص صلاحيات الترابي في المؤتمر الوطن (الحزب الوطني الحاكم) , وانتهاء بأزمة التعديلات الدستورية الأخيرة , التي كان مقصود بها حسن الترابي , ورد المؤتمر على خصومه . ومابين هاتين الواقعتين , بقي الترابي يتولى عمليا دور زعيم المعارضة ضد الحكومة .(20)

وهكذا بدات ملامح الصراع الحقيقي على السلطة بين الرئيس البشير وحسن الترابي , ثم باتت المؤشرات لهذا الموقف تتضح حتى قبل ان يتحول التباعد الى ازمة . وعلى الطرف الاخر , حصل تسابق بين الرئيس والترابي من اجل الكسب السياسي في الداخل والخارج (21).

فقد عمل الترابي جاهدا , وفي اطار الصراع الداخلي , على تعزيز تحالفاته وتاكيد اهليته في تحقيق الوفاق على حساب جناح القصر الرئاسي , ممثلا بالرئيس البشير , الذي التقى في جنيف الصادق المهدي الذي اطاحه انقلاب 30 حزيران \حزيران 1989, كذروة لتفاعلات داخلية على مستوى تحالف المعارضة من جهة , وعلى مستوى السلطة من جهة أخرى . وفي الاتجاه نفسه , أعاد الرئيس البشير الاعتبار الى الرئيس السابق المشير جعفر النميري بان سمح له بالعودة الى الوطن في 22ايار \ نيسان 1999, اذ بقي النميري في السودان حتى وفاته في الخرطوم في 30ايار \نيسان 2009 . وبدا مد يد الوفاق والمصالحة الى الصادق امين حزب الامة .(22)

في ذلك الوقت , كما لو ان المسافة بين البشير وخصومه باتت اقرب من تلك التي تفصله عن حسن الترابي , حليفه وشريكة والعقل الفعال لنظامه . وقد يكون دخول المهدي والنميري الى السودان وخروج الترابي من السلطة من المفارقات السياسية وتقلب الأوضاع السياسية في السودان . ولم يكن هذا الصراع في داخل التنظيم خافيا على السلطة , اذ انه يعتبر من بدايات تفكك التنظيم , الامر الذي افصحت عنه متغيرات الاحداث لاحقا .(23)

وابرزها انشقاق التنظيم في 12 كانون الأول \ كانون الاول 1999 , وبعد سنة من الصراع الخفي بين الرئيس ممثلا بالسلطة , والبشير ممثلا بحزب المؤتمر الوطني الحاكم (الجبهة الإسلامية القومية سابقا) . ولذلك , فقد سارع الرئيس البشير في مستهل عام 2000 الى اتفاقية العديد من المساعي والإجراءات الجديدة , منها , كما اسلفنا , إعادة اصدار قانون التوالي السياسي تحت اسم (قانون الأحزاب والتنظميات السياسية) , ومواصلة الحوار مع جميع القوى السياسية لتوحيد الرؤية حول مضمون القانون , وصولا , قدر الإمكان , الى اكبر قاعدة اجماع حوله , تكون تعبيرا عن الوحدة الوطنية والوفاق السياسي (24).

بداية الصدام الحقيقي بين الطرفين

بعد تطور الاحداث الداخلية والسياسية وإزاء تلك الأوضاع المتقلبة في البلاد كان البشير قد عقد اجتماعا ضم اغلب أعضاء الحكومة وبعد مداولات طويلة انتهت الى اصدار قرار بحل حزب المؤتمر الوطني وتشكيل حكومة عسكرية تتولى تصريف أمور الدولة ,ولكن تدخل مجذوب الخليفة والي الخرطوم والذي كانت لديه وجهة نظر احرى استطاع من خلالها تغير قرار البشير (ابعاد الترابي) فقط والاكتفاء بغيير بعض أعضاء الامانه العامه للحزب .(25)

وتجدر الإشارة الى ان مع بدء احداث الصدام السياسي خلال عام 2000 داخل الحكومة السودانية , وداخل حزب المؤتمر الوطني , وهو الصدام الذي افضى الى اتفاقية حالة الوارئ , وحل المجلس الوطني (البرلمان) , وافتقاد الترابي منصبه ومن ثم رئاسته للحزب المعارض للحكومة الذي سماه (حزب المؤتمر الشعبي) , تفاقم الوضع بينه وبين الحكومة , الامر الذي أدى الى اعتقاله عقب ابرام مذكرة تفاهم مع قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق – أعداء الامس أصدقاء اليوم – للتعاون المشترك من اجل اسقاط حكومة الإنقاذ , بالإضافة الى اغلاق جريدة الراي الناطقة بلسان المؤتمر الشعبي وحجبها عن الصدور , وحظر النشاط السياسي للترابي والقيادات التي خرجت معه (26).

لقد ازاح المازق السياسي الستار عن حقيقة الحياة الداخلية , والصراع على السلطة , وكشف للجميع ممن هم في السلطة او المعارضة مواقفهم . قد عبر الترابي عن غضبه بعد خروجه من قمة السلطة قائل " (ان ما حدث خيانة لعهد الدستور الذي اقسم له الرئيس , وخيانة لعهد الولاء لجماهير المؤتمر الوطني , انه غدر بالقوى السياسية التي حملت للسلطة لا لكي يكون دكتاتورا عسكريا ولكن لرد السلطة للجمهور والديمقراطية .(27)

موقف البشير من الأحزاب السياسية

كانت سيطرة الجبهة الإسلامية القومية على الحكم بشكل اكبر في الشهور الاولي من العام 1998 , بعد ان حاولت طائرة حربية من طراز انتونوف 26 الهبوط في مطار

الناصر يوم 12شباط وسط انواء عاصفة ولكنها تجاوزت الممر وغرقت في نهر السوباط , مما أدى الى مصرع 26 راكبا كان من بينهم الفريق (الزبير محمد صالح) النائب الأول للرئيس . اما 25 الاخرون فقد كانوا من كبار المسؤلين الحكوميين وعلى راسه المقاتل الجنوبي العنيد (اروك تون اروك) وبعد فقد الزبير وعدد كبير من وزراء الجبهة الاسلامية القومية اعلن البشير في 8 اذار 1998 تعيين 15 وزيرا جديدا و4 مستشارين للرئيس .(28)

كما تم تعيين (علي عثمان طه) رئيس الجبهو الإسلامية القومية نائبا اول للرئيس , ومن ألاربعة والعشرين وزيرا كان هناك ستة عشر وزيرا من قادة الجبهة , وترك مقعدان لعضوين سابقين في حزب الامة , وثلاثة مقاعد رمزية للجنوبيين كان من بينهم بالطبع (لام كول) رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان \المتحدة والذي أسندت اليه وزارة النقل .(29)

غير ان إعادة التشكيل الوزارة على هذا النحو كانت مجرد مقدمة لتمرير المجلس الوطني بعد هذا

بثلاثة أسابيع , تحديدا في 28 اذار 1998 و لمسودة دستور أصبحت , الشريعة بمقتضاه هي

المصدر الوحيد للتشريع , كما زيدت السلطات الرئاسية بشكل كبير , وخاصة الرئيس البشير ,

وفي يوم 8 نيسان ذهب السودانيون الى مراكز الاقتراع للاستفتاء بنعم ام لا على مسودة الدستور

, والتي ووفق عليها بنسبة 96% وتم توقيعها كقانون أساسي في 30 حزيران 1998 , أي بعد

مرور تسع سنوات على انقلاب 1989. ومثل الدستور الجديد التتمة القانونية للثورة , ويفترض

انه قد حسم مرة واحدة والى الابد كل المسائل المتعلقة ب الشريعة والتي اربكت كل الحكومات

منذ الاستقلال .(30)

واستفاد (البشير) من السلطات الكبيرة التي منحت له بمقتضى استتفاء نيسان 1998, وحسم تلك المسالة الدستورية الحساسة , ليواصل حملته المتعثرة من اجل تحسين صورة السودان بتوسيع الحيز الديمقراطي دون التضحية بسلطته او سطوته . فوقع في 8 كانون الاول 1998 , قانونا بتنظيم العمل السياسي استعاد التعددية السياسية التي كانت محظورة منذ تشرين الاول 1989. فسمح بتنظيم الأحزاب تحت واجهة (التوالي السياسي) الذي يبدو انه كان نتاج قريحة (الترابي) الذي حث الكثير من الأحزاب السودانية في تشرين الثاني 1998 , على الانخراط في العملية السياسية القائمة .(31)

والان اصبح بإمكان حزب الامة بزعامة (صادق المهدي) , والحزب الاتحادي الديمقراطي برعاية اسرة (الميرغني) ان ينهضا بعد عقد من السبات . غير ان (صادق المهدي) ذكر الجراح القديمة داخل الأنصار , مما دفع (ولي الدين الهادي المهدي) الى تحدي سلطته السياسية والدينية فانشا (حزب الامة الإسلامية) المنشق . وكان من نتائج (التوالي) الفورية الأخرى دخول قوى أخرى الى الحياة السياسي الرسمية شملت الشيوعية وحركة الوسط والاخوان المسلمين والحزب الشعبي الاشتراكي والحركة الإسلامية والحزب القومي السوداني وعددا كبيرا جدا من الأحزاب الصغيرة قليلة الأهمية الى جانب كم هائل من الأحزاب الجنوبية.

كما تم احياء التقليد السوداني القديم بالمعاملة الكريمة للحكام السابقين عندما سمح للرئيس السابق (جعفر النميري) بالعودة الى البلاد بعد 14 عاما من المنفى والترشيح

لمنصب الرئاسة . وقد لقي (النميري) ترحيبا حارا من رفاقه القدامى , ولكن حزبه المسمى (تحالف قوى الشعب العامل) لم يؤخذ قط ماخذ الجدية .(32)

ولما كان الترابي عازما على استمرار في السيطرة السياسية في ظل هذا الانتشار الحزبي , فقد قرر إعادة تنظيم الجبهة الإسلامية القومية لتصبح (حزب المؤتمر الوطني) لعد احكام قبضته على المجلس الوطني السوداني , وهو هيئته استشارية وطنية تتكون من ستمائة عضو , معظمهم من الموالين له شخصيا . واعتزم عمل هذا بالحصول على رئاسة لجنة التنفيذية – اللجنة العامة الشورى – المكونة من ستين عضوا . وعندما يتحقق له هذا ستكون لديه السلطة اللازمة لاعادة تنظيم حزب المؤتمر الوطني بما فيه المكتب القيادي المكون من ثلاثين عضوا والمجلس القيادي المكون من مائة وعشرة أعضاء , وذلك تحت السيطرة الصارمة وقتذاك للرئيس (البشير) الذي صدق على الترشيحات لمناصب نواب الرئيس والوزراء وكبار المسئولين قبل تسليم أسمائهم للمجلس الوطني للموافقة الشكلية (33).

ورغم ان البشير قد عارض بشدة أي تغييرات دستورية تحد من سلطاته الرئاسية , فقد استغرق (الترابي) صيف وخريف 1999, وهو يجوب انحاء السودان لتعبئة الحلفاء القدامى ونيل الولاء الشخصي لاعضاء الجبهة الإسلامية القومية . اما البشير فقد انحصرت قاعدته السياسية في الجيش . واقترح الترابي الغاء كل من المكتب والمجلس القيادي لحزب

المؤتمر الوطني , ونقل صلاحياتهما الى رئيس المجلس الوطني . وهو ماشكل البداية لمرحلة من المواجهة الكبرى مع البشير.

وبفضل الإدارة الماهرة (الترابي) ايدته الجمعية العمومية لحزب المؤتمر الشعبي كقائد حزبي , ومن ثم صوتت بمايشبه الاجماع لصالح اقتراحه بحل المكتب والمجلس القياديين . وحل محلهما سلطة قيادية واحدة تتكون من ستين عضوا موالين للترابي , ومنحت صلاحية الموافقة على ترشيحات لمناصب نواب الرئيس والوزراء وكبار المسؤلين الحكوميين قب تسليم أسمائهم للمجلس الوطني للتصديق عليها , وهو المجلس الذي يتراسه الترابي أيضا . (34)

وهكذا في حركة انقلاب سياسي مرتب ومدبر اصبح الترابي يملك من الأدوات مايكفي من ناحية لتقليص كبير في سلطات الرئيس البشيرمن ناحية , ومن ناحية أخرى ضمن احكام قبضته على الإدارة المدنية .

ورغم موافقة البشير الغريبة على تولي رئاسة حزب المؤتمر الوطني وهو منصب شرفي بلا صلاحيات – فقد استقرت السلطة الفعلية الان في يد الترابي الأمين العام للحزب ورئيس سلطته العليا التي شكلت لجنة من سبعة أعضاء برئاسته لصياغة تشريع ينقل السلطات

الدستورية للرئاسة الى المجلس الوطني الذي يسيطر عليه حزب المؤتمر الوطني ويتراسه الترابي , وعلى سبيل مراضاة البشير تقرر ان يكون مرشح الحزب للرئاسة في الانتخابات التالية , المخطط لاجرائها في العام 2001 , ليستلم عندئذ رئاسة خانعة ومفرغة من المحتوى .(35)

و تجدر الإشارة انه لوكان الترابي يتوقع من البشير ان يستسلم في هدوء , فانه لابد قد اساء التقدير لاقصى حد . ففي خطاب القاه (عمر البشير) اما افراد لواء حماة الوطن بقوات الدفاع الشعبي اكد عزمه على مواصلة الطريق الذي اختطه مجلس قيادة الثورة لإنقاذ الشعب السوداني من التفكك والتفسخ . وبعد قيامه بإعادة كل الأصول التي سبق مصادرتها لزعيمي حزب الامة والحزب الاتحادي الديمقراطي بعد انقلاب 30 حزيران 1989, سعى فعليا الى عقد المصالحة مع التجمع الوطني الديمقراطي في تشرين الثاني 1999. وهو ماازعج الترابي ازعاجا شديدا , فقام بدوره باقتراح الاجتماع مع قادة التجمع المعارض في مكة , وهو لاقتراح الذي رفضه محمد عثمان الميرغني باعتباره مخططا مخادعا ومريبا . (36)

وبعد عودته الى الخرطوم فام البشير بتوريط الترابي في حوارات عامة واستفزازية حول

التعديلات الدستورية الرامية الى الحد من سلطات رئيس الجمهورية , ووصلت هذه الحوارات الى الذروة في اجتماع استمر اربع ساعات لم يصل الى شيء . ولما فشلت المصالحة بين , الاثنين , دعا البشير اكثر من مائة من أعضاء المجلس الوطني الى عشاء فاخر ببيته في محاولة منه لاقناع ضيوفه بالحماقة التي يرتكبها الترابي في محاولة اضعاف الرئاسة , وبدا ان البشير لم يحقق سوى نجاح قليل في هذا الاتجاه .(37)

ففي كانون الاول 1999 , اقترح الترابي تشريعا باجراء انتخابات مباشرة للولاة في الست

وعشرين حكومة محلية , مايعني الغاء سلطة البشير في اختبار الولاة . واكثر من هذا سعى

الترابي الى الدفع بتعديل دستوي يسمح باعفا الرئيس من منصبه بأغلبية الثلثين . وبدا ان هذا هو

القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للرئيس البشير . فمن الناحية الايدولوجية كان البشير

والجيش اقل التزاما بالمثال الإسلامي والسياسات الاقتصادية الغامضة المنسوبة له , فضلا عن

مخططات الترابي للاستيلاء على السلطة عبر العملية التشريعية وعلى حساب الرئيس وقائد

الجيش .ففي يوم 12 كانون الاول 1999 , أي قبل يومين من تصويت المجلس الوطني على

الحد من سلطات الرئيس قام الجنود والدبابات بمحاصرة مبنى المجلس التشريعي , واستبق

البشير الاحداث بعزل الترابي من منصبه وحل المجلس . (38)

قرار المفاصلة التاريخي

إنّ الرئيس كان غاضباً على المجلس الوطني، وضاق بماذارته والتي تمثلت في الآتي : (39)

أولاً: قانون الصحافة، حرية بلا رقابة.

ثانياً: قانون الانتخاب، لا مجال فيه لعسكري في الخدمة أن يكون نائباً في البرلمان، وذلك عزل لقاعدته العسكرية.

ثالثاً: الميزانية: تمنح النواب الحق في التصرف بسلطتهم في المال العام، ولذا لن تكون تحت إمرة وزير المالية باحتياطياتها التي تقع تحت تصرف رئيس الجمهورية

رابعاً: اعتراض الرئيس على انتخاب الولاة من أهل الإقليم المعني والإبقاء على سلطة التعيين المركزي بيد رئيس الجمهورية.

خامساً: ماذارة المجلس الوطني لسلطاته الرقابية لمراقبة الوزراء ومحاسبتهم وكشف قضايا الفساد وقوانين المؤسسات.

سادساً: الاقتراح الذي كان سيُقدم للبرلمان باختيار رئيس للوزراء ليُمثل الحكومة .

واثر هذه التطورات آثر الترابي العودة الى كرسي رئاسة البرلمان بعد ان قدم استقالته منه

وجرى قبولها في كانون الاول من نفس العام، لكنه عاد وجمع انصاره في صورة درامية لاعادته

مرة اخرى. ومن البرلمان بدأ الترابي يحضر نفسه لمعركة جديدة مع البشير عبر زيارات الى

ولايات البلاد خصصها لاستقطاب أنصاره في المعركة المقبلة قدر أن تكون ساحتها المؤتمر

العام للحزب في تشرين الاول 1999، وبالفعل، وجه هذا المؤتمر ضربة قوية للرئيس البشير

واستعاد مركزه بصفة أساسية، كما جرى ابعاد الموقعين على مذكرة العشرة عن المكتب القيادي

وهيئة الشوري وعلى رأس الذين طالتهم الضربة البروفيسور إبراهيم أحمد عمر ما اضطر

البشير لاحقاً الى تعيينه في منصب مساعد رئيس الجمهورية .(40)

المطلب الثالث

اثارالانقسام و المفاصلة بين الطرفين

كانت مفاصلة الإسلاميين من أكبر نقاط التحول في تاريخ السودان والمفاصلة كحدث لا يقل عن ثورة الإنقاذ ذاتها وهي كانت حدثاً كبيراً جداً، كان له آثاره على مجريات الأحداث الداخلية والخارجية وكان لها إسهام في تفكيك صف الحركة الإسلامية وأضعف قوتها منذ ذلك الحين وإلى الآن ولولا المفاصلة لكان السودان سار في منحى آخر تماماً، وعلى المستوى العام فإن هناك مترتبات ليست حميدة طرأت على المشهد السياسي والأمني والاقتصادي.(41)

أثرت هذه القرارات في مستقبل العمل السياسي في السودان، ويظهر هذا الأثر في تنظيم الحركة الإسلامية، وكذلك يظهر أثرها في الحكومة التي أتت بها الحركة الإسلامية وحكمت

البلاد عشرة أعوام، ويظهر أيضا في الأحداث السياسية التي تلت القرارات والتي يصعب حدوثها في حالة عدم صدور هذه القرارات .

وظهرت حالة استقطاب حادة وسط العضوية والقطاعات التنظيمية وكذلك الصحف الموالية. اذ أُقيمت عدد من الندوات الجماهيرية، أشهرها ثلاث ندوات للأمين العام د. الترابي في كل من جامعة الخرطوم(الميدان الشرقي)، وجامعة القرآن الكريم أمام المجلس الوطني(الجار المُنسد)كما أسماه الترابي في نفس الندوة، وندوة جامعة الجزيرة بمدني(عبرة المسير والمصير).

وعليه فقد أقام الطرف الآخر أيضا ثلاث ندوات في كل من جامعة الخرطوم، وميدان ود البشير بأم درمان، وميدان المولد بالخرطوم، وتحدث فيها الرئيس البشير ونائبه الأول على عثمان محمد طه , بالإضافة الى النشاط المكثف لتيار الأمين العام جعل رئيس الجمهورية يُصدر قرارات عرفت بـ(قرارات الثاني من صفر) وتوافق6\ايار\2000م، وبموجبها جمّد نشاط الأمين العام والأمانات المتخصصة وأمناء الولايات وتم احتلال دور المؤتمر الوطني بواسطة الشرطة.(42)

لذلك يمكن القول انه كان الكثيرين يرون ان المفاصلة كانت سبباً في خلق واقع سياسي جديد تكشفت فيه كثير من القضايا التي كانت خافية على الكثيرين بعد خروج مجموعة المنشية، لكن كثيراً من الأحزاب والمواطنيين قدروا بأن ذلك تكتيكاً من قبل الإسلاميين وإنه ليست هنالك مفاصلة حقيقية كما كان يعتقد البعض وهناك من لا يزال مستمراً في هذا الاعتقاد ويرى أن المفاصلة مجرد تمثيلية خاصة بعد التقارب الذي حدث مؤخراً بين الترابي والبشير.

وفي واقع الأمر أن المفاصلة دفعت بالعمل السياسي المعارض بعد أن انضم المؤتمر الشعبي كأحد الفصائل الرئيسية للمعارضة وقدم في ذلك الكثير من المواقف التي أكدت معارضته إلى أن كانت انتفاضة سبتمبر والأحداث الدرامية التي حدثت في القاهرة والتي أدت بدورها إلى أن يعيد الطرفان مواقفهما في بعضهم البعض فكان التقارب الحقيقي بعد مبادرة الوثبة .

أثر المفاصلة على النظام

اعتبرت الحكومة أنها بإزاحتها للترابي وجماعته قد وضعت عن نفسها حملا ثقيلا كان يكلفها التكاليف على مستوى السياسة والاقتصاد والعلاقات الخارجية، وفى ذاكرتها تكوين المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، كما توقعت الحكومة أن تشهد علاقاتها السياسية تطوراً على المستوى الداخلي وانفتاحاً على المستوى الخارجي، فقد أرسلت الوفود للدول العربية والأفريقية والأوربية تُخبرهم عن هذه القرارات.(43)

والتقى الرئيس البشير بجيبوتي مع السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة والذي خرج من السودان متخفياً بشرق السودان بعملية (تُفلحون) و وقّع معه اتفاقا عُرف بـ(اتفاق جيبوتي) ، ليرجع المهدي إلى السودان بعملية(تهتدون) ، وأيضا مرة أخرى وقّع مع الحكومة اتفاقا عُرف بـ(التراضي الوطني) ، وشارك في الحكومة بابنه عبد الرحمن مساعداً لرئيس الجمهورية.

كذلك أقامت الحكومة عدداً من التحالفات مع قوى سياسية مختلفة شملت الاتحادي الديمقراطي المسجل، وأجزاء من حزب الأمة(مبارك الفاضل ومسار ونهار)، والأخوان المسلمون وأنصار السنة المحمدية. وكذلك مع الجماعات المسلحة والتي وقّعت اتفاقيات سلام مختلفة(جنوب السودان – دارفور – جبهة الشرق)

أما على مستوى قضية الحرب والسلام في الجنوب عقدت الحكومة عددا من المفاوضات والاتفاقيات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان(كارن – ناكورو – مشاكوس)، وكان أشهرها اتفاقية(نيفاشا) والتي سُميت باتفاقية السلام الشامل، والتي بموجبها وقفت الحرب وشاركت الحركة الشعبية في الحكم، وأصبح رئيسها د. جون قرنق دى مبيور نائبا أول للرئيس ورئيساً لحكومة الجنوب، وأُعطى الجنوب حق الاستفتاء على تقرير مصيره بعد خمس سنوات من الاتفاقية، الأمر الذي جعله ينفصل ويكون دولته الخاصة فيما بعد.(45)

ولعل القضية الأشهر والتي تُعتبر نتاج مباشر لانقسام الإسلاميين بعد قرارات 4 رمضان هي قضية دارفور، إذ بعد الاتفاقية في دار فور عن حقيقة وضع ابناء الاقليم الغربى فى مؤسسات الدولة و إقصائهم الممنهج من قبل السلطة الحاكمة و ماذارة الإستعلاء العرقى و الثقافى عليهم ، ووقوف الترابي معهم وتأييده لكل ما ورد من هذه المعلومات باعتبار أنّ المعلومات التي وردت من الإقليم صحيحة، وتعيين الولاة من المركز بدلا من انتخابهم حسب رؤية الترابي(وقضية انتخاب الولاة كانت سبباً مباشراً في قرارات 4 رمضان)، واتهام أهل دارفور للحكومة المركزية بتهميشهم، وتركيز التنمية في الشمال والوسط، المنطقة التي عُرفت فيما بعد بـ(مثلث حمدي)*.

واتهام الحكومة بأنها منحازة لأحد الأطراف فى الصراعات الدارفورية الداخلية، كل هذه الأشياء وغيرها جعلت مجموعة من الإسلاميين الدارفوريين يكونون حركة مناهضة للحكومة المركزية فى الخرطوم ,من جهة ومن جهة أخرى انقسام الإسلاميين في الخرطوم عام 2000م هو الذي أجج الصراع في دارفور إذ حولوا الأفكار إلى أعمال وظهر ذلك في حركتي التمرد في دارفور اذ استلهمت إحداها العلمانية الأفريقية لجون قرنق(حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور)، والأخرى استلهمت الإسلامية الأفريقية لحسن الترابي(حركة العدل والمساواة بقيادة د. خليل إبراهيم) .(46)

موقف القوى السياسية من المفاصله

داخلياً رحبت القوى السياسية بالقرارات باعتبارها بداية النهاية لحكم نظام الإنقاذ، ولكنها كانت متحفظة اذ لم تدعم أي طرف، بل قال بعضها إنها مسرحية لإطالة عمر النظام ومن باب الانحناء للعاصفة و أظهرت الشماتة والسخرية بالطرفين(خاصة قوى اليسار وعلى رأسهم الشيوعيين), أما البعثيون هم الوحيدون الذين اعتبروا هذا الانقسام حقيقياً وقالوا حسب متابعتهم وقبل صدور القرارات إنّ الحركة الإسلامية بها مجموعتان، إحداهما تدعوا للحريات والانفتاح وهذه سمّوها(مجموعة التوالي)،

وأخرى تدعوا لاستمرار الوضع كما هو ومنذ الانقلاب وبدون تغيير، وهؤلاء وصفوهم بأنهم لم يقرءوا التاريخ جيداً ولا يُدركون المتغيرات الدولية.(47)

اما بالنسبة للجماعات الإسلامية وعلى رأسها التيارات السلفية والأخوان المسلمون رحبوا وبشدة واعتبروا أنّ إزاحة الترابي هي الفرصة المناسبة لتوحيد الجماعات الإسلامية، وقربتهم الحكومة إليها وشاركوها في السلطة(الجهاز التنفيذي الاتحادي والولائي)، وقال أحد المحللين إنّ الحكومة تسد بهم وتملأ الفراغ الفكري والديني الذي كان يشغله الترابي.(48)

المواقف الإقليمية والدولية من المفاصلة

لم يكن المحيط الاقليمى بعيداً إذ ظل مراقبا للاوضاع السياسية السودانية ، اذ قام الخليج.

وكذلك المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة وبريطانيا،كانت قد رحبت بالموقف الحكومي والمفاصلة وذلك لأسباب تتعلق بطبيعةٍ الصراع الحضاري فى المنطقة، وخوفه من دعم السودان للجماعات الإسلامية في منطقة القرن الأفريقي والمنطقة العربية، وكذلك خوف الغرب من تعطيل مصالحه في المنطقة بعد أن اتجه السودان في ظل حكم الإسلاميين الشرق الاسيوى (الصين وماليزيا). (49)

اما بالنسبة للحركة الإسلامية العالمية وأعضاء الحركات الإسلامية والتي تُمثل الإسلام السياسي في أفريقيا والوطن العربي وآسيا وحتى في أمريكا وأوروبا لم ترض انقسام الحركة الإسلامية، بل سعت للم الشمل، اذ وقع عليهم نبأ انقسام الحركة الإسلامية كوقع الصاعقة إذ كانت تُمثل لهم الأمل والرجاء، وبعد الانقسام أصابها الإحباط وخيبة الأمل .(50)

بعد ان حسم البشير الصراع مع الترابي اتجه لتثبيت دعائم نظامه الذى فقد الكثيرين من اصحاب الولاء لمشروع الحركة الاسلامى بل كانوا يمثلون ثقل مهاب داخل التنظيم ، و

لكن تمايزت الصفوف على طريقة مختلفة وان كانت خفية لكن لاتخطها العين ، وهذا ما يفسر التواجد الكبير لابناء الاقليم الغربى فى رفقة الترابى .(51)

اتجه لفتح مسار التفاوض مع الحركة الشعبية العدو الاول لنظام الخرطوم والتى تلقى سند مادى و لوجستى كبيرين من دول الجوار ، اذ عقدت معها الكثير من الإتفاقيات حتى توجت باتفاقية السلام الشامل , وكذلك برزت حركات دار فور الى مسرح الاحداث مطالبة بقسمة عادلة للسلطة و الثروة اى مشاركة عادلة على المستوى المركزى و الولائى و هذه المطالب كما ترى تلك الحركات يجب ان تكون لجميع اهل السودان و يجب ان تضمن هذه الحقوق فى الدستور و مطالبين ان يتم التوصل لكل ذلك عن طريق مراقبين و ضامنين للاتفاق.

و فى البدء لم تقيم الخرطوم ما يجرى فى دار فور بطريقة سليمة ، إذ كانت تعد ما يجرى هناك لا يخرج من نطاق التفلت و النهب و قطع الطريق حتى عاد مبعوثى الحكومة (عبد الله مسار و احمد نهار) بعد قضاء شهرين مع قيادات الحركات المسلحة ، وتم نقل رسلتهم للحكومة بالخرطوم بان الاشكال سياسى و ليس امنى و إن القيادات المسلحة تعرف ما تريد و ان لها اهداف سياسية لن تحيد عنها . (52)

اخذت المواجهات بين الحركات و حكومة الخرطوم منحنى واضحاً و صريحاً و مناهضاً للحكومة تم فيها رفع شعارات سياسية واضحة .

بداـ محاولات من النظام بالخرطوم بزيادة الحوار مع هذه الحركات , اذ تمت الإستعانة بشخصيات لها وزنها فى المجتمع الدرافورى ، اذ تم ما يعرف ب(ملتقى الفاشر) الذى حضرة ممثلين للحكومة من الجيش و الامن وفيه تم التوصل الى ثلاث لجان للتوجه الى

القيادات القبلية التى اعلن ابناؤها التمرد على الحكومة وهى قبائل الفور، الزغاوة، المساليت .

الا ان بنية الحركات المسلحة كانت تعتمد على القبلية مما جعلها تنحصر مناطقياً و من ثم كثرت فيها حالات الانشقاقات ، و وجدت الحكومة نفسها لاحقاً تفاوض اكثر من 30 حركة مسلحة . (53)

الخاتمة

لقد تبين لنا من خلال مجريات البحث وماتناولناه من تلك الاحداث والمجريات السياسية السودانية عدة أمور هي .

1-جاء الانقسام والخلاف بين الحركة الإسلامية بزعامة حسن الترابي والحكومة السودانية بقيادة البشير بعد اعتداء الحركة الإسلامية سدة الحكم عام 2001 والتطور في الواقع السياسي السوداني .

2-كان السبب الديني لذلك الانقسام بين الطرفين هو قيام ال العسكرية بإعدام عدد كبير من القادة العسكريين وخاصة من أعضاء المجلس الاربعيني الذي جاء بعد الانقلاب العسكري إضافة الى عدد كبير من ضباط الجيش السوداني وعدد من موظفي بعض الوزارات السودانية .

3- يعتبر حسن الترابي الشخص الوحيد الذي رعى عمر البشير الى التنحي عن السلطة والذي زاد في الخلاف بين الطرفين والذي تطور الى حدوث الانشقاق والانقسام , فخلع الترابي عن منصبه 2001 رئيسا للمؤتمر الشعبي والأمين العام للمؤتمر وسجنه في السجن .

4-كان لهيمنة الإسلاميين على الحكم في السودان ووصول الأحزاب الإسلامية ومعرفة دول الجوار وبعض القوى العالمية أدى الى التخوف الكبير من ذلك والذي نتج عنه الوصول الى قوة إسلامية أدت الى حدوث صراعات داخلية وخارجية وبالتالي الى تدخل تلك القوى الخارجية والحيلوله دون صمود تلك القوى الإسلامية في الحكم .

5-بعد خروج الصراع بين الترابي والبشير الى العلن اضر بالواقع السياسي السوداني والذي انعكس سعيا كذلك على التجربة السياسية السودانية .

6-كان لموقف القوى السياسية والأحزاب السياسية السودانية التاثير الكبير على تلك المفاصلة وانقسام تلك الأطراف بين مؤيد ورافض الى تلك الأوضاع .

7-كان لقرارات المفاصلة بين البشير والترابي الاثار الكبيرة على الشارع السياسي الداخلي حيث كان لها الأثر الكبير في تفكيك الحركة الإسلامية واص قوتها , الامر الذي أدى الى انقسام الحركة الى تيارين , احدهما مؤيد والأخر معارض .

8-وأخيرا يمكن القول ان تلك المفاصلة وقراراتها كانت الحد الفاصل بين الإسلاميين والحكومة السودانية وإخراج الحركة الإسلامية من الواقع السياسي الحكومي في تلك الحقبة الزمنية .

الهوامش

1-حيدر إبراهيم علي , ازمة الإسلام السياسي , الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجا , مركز الدراسات السودانية الإسكندرية , 1992,ص34.

2-محمد الخير عبد القادر , نشاة الحركة الإسلامية الحديثة في السودان (1946-1956) , الدار السودانية للكتب , الخرطوم , 1999م, ص65.

3- مصطفى عثمان إسماعيل , قضايا افريقية , المصدر السابق , ص60 .

4-يوسف الشريف , السودان واهل السودان (اسرار السياسة وخفايا المجتمع) , القاهرة , دار الشروق للطبع , ط1, 2013 , ص226.

5-المصدر نفسه , ص227.

6-د.حسن عبد الله الترابي , الحركة الإسلامية في السودان , التطور والكسب والمنهج , بيت المعرفة , الخرطوم , 1992-د .

7-حسن مكي محمد احمد , حركة الاخوان المسلمين في السودان (1944-1969) معهد الدراسات الافريقية وجامعة الخرطوم , 1982 م الحركة الإسلامية في السودان , 1969-1985م . تاريخها وخطابها السياسي . 1999,ص65.

8-مصطفى عثمان , المصدر السابق , ص61.

9-الأمين الحاج محمد احمد , الحركة الإسلامية في السودان 1944م-1989م, الإيجابيات والسلبيات , حركة الصف الالكتروني , 1994 , ص67

10-الطيب زين العابدين , مقالات عن الحركة الإسلامية , الدار السودانية للكتب , الخرطوم , 2003م .

11-حلمي شعراوي واخرون , العرب والدائرة الافريقية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ط1, 2005 ,ص81 .

12- عبدة مختار موسى , مسالة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان , مجلة المستقبل العربي , بيروت , العدد367 , أيلول , 2009 , ص61.

13-حلمي شعراوي , المصدر السابق , ص84 .

14-المحبوب عبد السلام , المصدر السابق , ص190

15-المصدر نفسه , ص191 .

16-عبدة مختار موسى , دارفور من ازمة دولة الى صراع القوى العظمى , الدار العربية للعلوم والنشر , بيروت , ط1, 2009 , ص75

17-المحبوب عبد السلام , المصدر السابق , ص193

18-حيدر إبراهيم علي , السودان (مستقبل الصراع بين أربعة احتمالات) الاهرام العربي , القاهرة , 1999 , ص26 .

19-حيدر إبراهيم علي , ازمة الإسلام السياسي , الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجا , مركز الدراسات السودانية , الإسكندرية , 1992,ص60 .

20-المصدر نفسه

21-محمد الخير عبد القادر , نشاة الحركة الإسلامية الحديثة في السودان , الدار السودانية للكتب , الخرطوم , 1999 , ص55

22- حيدر إبراهيم , المصدر السابق , ص61

23- مصطفى عثمان , قضايا المجتمع السوداني , مكتبة الخرطوم , الخرطوم ,2000 , ص78

24-المصدر نفسه , ص79

25-يوسف الشريف , السودان واهل السودان لاسرار وخفايا المجتمع , القاهرة , دار الشروق للطبع ,ط,2013 ,ص62 .

26-المصدر نفسه

27-حسين مكي محمد , حركة الاخوان المسلمين في السودان , معهد الدراسات الافريقية , جامعة الخرطوم , 1999 ,ص50 .

28-المصدر نفسه

29-المصدر نفسه , ص51

30-حسن عبدالله الترابي

31-حسن مكي محمد احمد , الحركة الإسلامية في السودان (1944-1999) الايجابيات والسلبيات , حركة الصف الالكتروني , الخرطوم , 2000 , ص45

32-المصدر نفسه

33- المصدر نفسه , ص46

34-يوسف الشريف , المصدر السابق ,64

35-حلمي شعراوي واخرون , العرب والدائرة الافريقية , مركز الدراسات الوحدة الافريقية , بيروت ,ط1 , 2005 , ص128

36-المصدر نفسه

37- المصدر نفسه ,ص129

38-عبدة مختار موسى , مسالة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان مجلة المستقبل العربي , بيروت , العدد 367 , أيلول ,2009 ,ص78

39-المصدر نفسه

40-المصدر نفسه ,ص79

41-حيدر إبراهيم علي , السودان , مستقبل الصراع بين أربعة احتمالات , الاهرام العربي , القاهرة , 1999 , ص55

42-المصدر نفسه

43-عبدة مختار موسى , دارفور من ازمة دولة الى صراع القوى العظمى الدار العربية للعلوم والنشر , بيروت , ط1 , 2008 , ص91 .

44- المصدر نفسه

45-المصدر نفسه ,ص92

46-عبدالوهاب الافندي , الثورة والإصلاح السياسي في السودان منتدئ ابن رشد , الخرطوم ,1999 ,ص81,

47-المصدر نفسه

48-المصدر نفسه ,ص82

49-عوض السيد الكرسني , النزاعات الاهلية في السودان دار الخرطوم للنشر , الخرطوم ,2002 , ص97

50-المصدر نفسه

51-المصدر نفسه ,ص99

52-عبدة مختار , المصدر السابق ,ص93

قائمة المصادر

1-حيدر إبراهيم علي , ازمة الإسلام السياسي , الجهة الإسلامية القومية في السودان نموذجا , مركز الدراسات السودانية , الإسكندرية , 1992

2-محمد الخير عبد القادر , نشاة الحركة الإسلامية الحديثة في السودان (1946-1956) , الدار السودانية للكتب , الخرطوم , 1999.

3-يوسف الشريف , السودان واهل السودان (اسرار وخفايا المجتمع) , القاهرة , دار الشروق للطبع ,ط1, 2013.

4-مصطفى عثمان , قضايا المجتمع السوداني , مكتبة الخرطوم , الخرطوم , 2000 .

5-حسن عبدالله الترابي , الحركة الإسلامية في السودان , التطور والكسب والمنهج , بين المعرفة , الخرطوم , 1992.

6-حسن مكي محمد احمد , حركة الاخوان المسلمين في السودان (1944-1969) معهد الدراسات الافريقية , جامعة الخرطوم , 1982 .

7-حسن مكي محمد احمد , الحركة الإسلامية في السودان (تاريخها وخطابها السياسي)

8-الأمين الحاج محمد احمد , الحركة الإسلامية في السودان (1944-1989م)

9-الطيب زين العابدين , مقالات عن الحركة الإسلامية , الدار السودانية للكتب , الخرطوم ,2003 .

10-حلمي شعراوي واخرون , العرب والدائرة الافريقية , مركز دراسات الوحدة الافريقية , بيروت , ط1, 2005 .

11-عبدة مختار موسى , مسالة الجنوب ومهدوات الوحدة في السودان , مجلة المستقبل العربي , بيروت , العدد 367 , ابلول , 2009 .

12- عبدة مختار موسى , دار خور من ازمة دولة الى صراع القوى العظمى , الدار العربية للعلوم والنشر , بيروت ,ط1 , 2008 .

13-حيدر إبراهيم علي , السودان (مستقبل الصراع بين أربعة احتمالات الاهرام العربي , القاهرة , 1999 .

14-عبدالوهاب الافندي , الثورة والإصلاح السياسي في السودان , منتدى ابن رشد , الخرطوم , 1998 .

15-عوض السيد الكرسني , النزاعات الاهليه في السودان , دار الخرطوم , الخرطوم ,2000 .